



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

قصف مناجم الذهب على الحدود المصرية السودانية... المآلات والتداعيات

محمود جمال

تقديرات

15 أكتوبر 2026



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eis_EG

قصف مناجم الذهب على الحدود المصرية السودانية... المآلات والتداعيات "رؤية عسكرية وأمنية لضبط الحدود المصرية - السودانية وحماية الموارد" محمود جمال

أولاً: تطورات الحدث والموقف الرسمي

شهدت المنطقة الحدودية بين مصر والسودان، يوم السبت 10 أكتوبر 2026، غارات جوية مصرية استهدفت مواقع للتنقيب الأهلي عن الذهب في منطقة جبل العقيدات، وتحديداً في نطاق شمال الوادي. وأفادت تقارير سودانية بأن الطائرات نفذت عدة ضربات على مواقع التعدين ومخيمات العاملين، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، وتدمير منشآت ومواقع للتنقيب، وفرار أعداد كبيرة من العاملين إلى المناطق الجبلية المحيطة.

وتباينت تقديرات الخسائر البشرية المنشورة؛ إذ تحدثت مجموعة "مقامو الطوارئ" عن مقتل 72 عاملاً على الأقل، بينما أعلنت «شبكة أطباء السودان» حصيلة أولية أقل من ذلك، مع توقع ارتفاع عدد الضحايا بسبب صعوبة الوصول إلى المصابين وتلقي العلاج. كما أوردت إفادات من المنطقة تقديرات أعلى للخسائر، لم يتسنَّ التحقق منها بصورة مستقلة. وأشارت تقارير إلى نزوح أعداد كبيرة من العاملين عن مواقع التعدين خشية تجدد الضربات.

وفي أعقاب الحادث، أمر رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والتحقيق في ملابسات الهجمات، على أن تضم ممثلين عن جهات قضائية وأمنية، وأن ترفع تقريراً بنتائج التحقيق.

وفي مساء الاثنين 12 أكتوبر، أصدر الجيش المصري بياناً أكد فيه استمرار المرحلة الثالثة من حملة موسعة لمواجهة أنشطة التنقيب غير المشروع عن خام الذهب في الصحراء الشرقية، موضحاً أن التحركات تأتي في إطار إنفاذ القانون وحماية الموارد وفرض السيطرة على المنطقة. وشدد البيان كذلك على عمق العلاقات التاريخية بين مصر والسودان، وعلى أهمية استقاء المعلومات من المصادر الرسمية.

ويأتي هذا التصعيد بعد تحركات مصرية سابقة استهدفت أنشطة التعدين غير القانوني في المنطقة نفسها ففي 16 و17 يونيو 2026، نفذ الجيش المصري ضربات جوية لمواجهة ظاهرة التنقيب العشوائي وغير المشروع عن خام

الذهب بمنطقة جبل العقيدات، بالصحراء الشرقية، ما نتج عنه مقتل 23 شخصًا واعتقال المئات ، ما يشير إلى أن الضربات الأخيرة ليست واقعة منفصلة عن حملة أمنية أوسع، بل تأتي في سياق تشديد السيطرة على منطقة حدودية تتداخل فيها اعتبارات الأمن والموارد الطبيعية والتخريب.

ثانيًا: خلفية الحملة ودلالاتها

تُعد منطقة جبل العقيدات من مناطق التنقيب الأهلي عن الذهب في النطاق الحدودي بين مصر والسودان، حيث يعمل فيها سودانيون وغيرهم من الباحثين عن الذهب في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية واتساع أنشطة التعدين غير المنظم. وتكتسب المنطقة أهمية إضافية بسبب صعوبة ضبط الحدود واتساع مساحاتها الصحراوية والجبلية، فضلًا عن النزاعات المتعلقة بالتخريب والعبور غير القانوني.

وسبق أن شهدت المنطقة، في يونيو 2026، ضربات جوية مصرية استهدفت مواقع للتعدين العشوائي، وأفادت تقارير بمقتل 23 عاملًا، إلى جانب حملات توقيف طالت مئات الأشخاص، بينهم أجانب. كما شهدت المنطقة تحركات أمنية أخرى خلال الأشهر التالية، في إطار مواجهة أنشطة التنقيب والتخريب والعبور غير القانوني.

ولا يمكن فصل هذه التحركات عن القيمة الاقتصادية للذهب في السودان ومصر، ولا عن ظروف الحرب السودانية التي دفعت أعدادًا كبيرة من السكان إلى التعدين الأهلي بوصفه مصدرًا للدخل. فمع تراجع فرص العمل وتآكل مصادر الرزق، تحولت مواقع التعدين غير الرسمية إلى تجمعات واسعة يصعب ضبطها، وتداخلت فيها مصالح العاملين المحليين وشبكات التخريب وشركات التعدين.

وفي هذا السياق، تبرز أيضًا [خطوة تعاقد السلطات المصرية، في مايو 2026، مع شركة «إكسكالبيور» الإسبانية](#) لتنفيذ أعمال مسح جوي للثروات المعدنية، بتكلفة قُدرت بنحو 60 مليون دولار، بهدف جمع بيانات عن الموارد المعدنية وتحديد مناطق وجودها. وتكتسب هذه الخطوة أهميتها في إطار التوجه نحو حصر الموارد واستغلالها بصورة منظمة، والعمل على إتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين أماكن الثروات المعدنية داخل مصر أو على حدود مصر.

كما طُرحت شكاوى من شركات مصرية عاملة في قطاع التعدين بشأن أنشطة المنقبين السودانيين وما تسببه، بحسب تلك الشكاوى، من منافسة واضطراب في مواقع العمل واستغلال غير منظم للموارد. وفي هذا السياق، برزت

مواقف منسوبة إلى رجل الأعمال نجيب ساويرس بشأن مشكلات التعدين والأنشطة غير القانونية. وتُعد هذه الشكاوى جزءًا من السياق الاقتصادي الأوسع الذي تتقاطع فيه مصالح الاستثمار المنظم مع التعدين الأهلي والتهريب.

ثالثًا: التحليل العسكري والاستراتيجي

1. فرض السيطرة على الحدود والموارد

تعكس الضربات الجوية المصرية توجهاً نحو تشديد السيطرة على منطقة حدودية يصعب ضبطها بالوسائل التقليدية وحدها، خصوصاً مع اتساع مساحتها، ووجود مواقع تعدين متفرقة. ويتيح استخدام القوة الجوية استهداف مواقع بعيدة عن التجمعات الأمنية، لكنه يظل أداة من المفترض أن تكون ضمن منظومة أوسع تشمل المراقبة والاستطلاع، والسيطرة البرية، وضبط المعابر، وملاحقة شبكات التهريب. وتتمثل حالة النجاح الأساسية في قدرة الحملة على تحقيق نتائج مستدامة، لا مجرد إخلاء مواقع التعدين مؤقتاً. فإذا لم تُدعم الضربات بإجراءات متواصلة لضبط الحدود وملاحقة شبكات نقل الذهب وإغلاق مسارات التهريب، فقد يعود النشاط إلى المنطقة بعد انتهاء العمليات. كما أن استمرار التعدين في مواقع متنازع على وضعها الحدودي قد يحول إجراءات إنفاذ القانون إلى مصدر احتكاك سياسي بين القاهرة والخرطوم.

2. المنقبون السودانيون: البعد الاقتصادي والإنساني

لا يمكن التعامل مع المنقبين جميعاً باعتبارهم جزءاً من شبكات التهريب المنظمة؛ فبينهم عمال يعتمدون على التعدين الأهلي لتوفير احتياجاتهم الأساسية في ظل الحرب وتدهور الاقتصاد السوداني. ويؤدي استهداف مواقع التعدين إلى خسائر بشرية مباشرة، فضلاً عن فقدان مصادر الدخل ونزوح العاملين إلى مناطق صحراوية قد تفتقر إلى المياه والرعاية الطبية. وفي المقابل، لا ينفي البعد الإنساني حق الدول في فرض القانون وحماية حدودها ومواردها.

لكن فاعلية الإجراءات الأمنية تتوقف أيضاً على التمييز بين العمال الموجودين في المواقع، والشبكات المنظمة التي تدير عمليات الاستخراج والنقل والتهريب. فاستهداف المواقع دون معالجة الشبكات الاقتصادية التي تعيد تشغيلها قد يؤدي إلى تكرار الأزمة، مع اتساع الخسائر البشرية من دون إنهاء النشاط المستهدف. وتزداد أهمية هذا البعد في

ضوء الحرب السودانية، التي جعلت التعدين الأهلي مصدر دخل لقطاعات واسعة من السكان، ووسعت الاقتصاد غير الرسمي. ومن ثم، فإن استمرار الضربات من دون مسارات واضحة للتعامل مع العاملين المدنيين قد يفاقم التوترات ويضعف فرص احتواء تداعيات الحادث.

3. المصالح الاقتصادية والتنافس على الذهب

تتقاطع في المنطقة ثلاثة مسارات: سعي الدولة المصرية إلى إحكام السيطرة على الحدود وتنظيم استغلال الموارد، واعتماد قطاعات من السكان السودانيين على التعدين الأهلي، ومصالح الشركات التي تعمل على استخراج الذهب بصورة منظمة.

ويضيف التعاقد مع شركة "إكسكاليبور" الإسبانية للمسح الجوي للثروات المعدنية، بتكلفة تبلغ نحو 60 مليون دولار، بعداً اقتصادياً مهماً؛ إذ يعكس اهتماماً متزايداً بتحديد الموارد المعدنية وتطوير استغلالها. كما أن الشكاوى المنسوبة إلى شركات مصرية، ومن بينها ما طُرح بشأن مواقف نجيب ساويرس من مشكلات التعدين غير المنظم، تُظهر أن القضية لا تقتصر على أمن الحدود، بل ترتبط كذلك بتنظيم سوق الذهب وتحديد الجهات التي تستفيد من الموارد.

لكن يجب الفصل بين وجود مصالح اقتصادية متنافسة، وبين إثبات وجود صلة سببية بينها وبين الضربات الجوية. فالمعلومات المتاحة عن التعاقد وشكاوى الشركات تتيح وضع الحادث في سياقه الاقتصادي، لكنها لا تكفي وحدها للقول إن الضربات نُفذت لخدمة شركة أو مستثمر بعينه. ويتطلب إثبات ذلك أدلة مباشرة على آلية اتخاذ القرار والجهات المستفيدة منه.

4. انعكاسات الحادث على العلاقات المصرية السودانية

تضع الضربات القاهرة والخرطوم أمام معادلة دقيقة؛ فهناك مصالح مشتركة تتعلق بأمن الحدود ومكافحة التهريب، إلى جانب الروابط التاريخية والسياسية بين البلدين. وفي المقابل، فإن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا السودانيين في منطقة حدودية يفرض ضغوطاً على السلطات السودانية للتحقيق في الواقعة وإظهار نتائج واضحة للرأي العام.

ويشير تشكيل لجنة تقصي الحقائق إلى محاولة سودانية لإدارة التداعيات الرسمية للحادث، لكن أثر التحقيق سيعتمد على ما إذا كان سيقدم نتائج موثقة بشأن ملابسات الضربات والخسائر وموقع الاستهداف. أما استمرار الغموض أو تكرار الحوادث، فقد يزيد من الضغوط السياسية والشعبية ويعقد التنسيق الحدودي.

وتتطلب معالجة الأزمة الحفاظ على قنوات الاتصال بين البلدين، وتبادل المعلومات بشأن مواقع التعدين ومسارات التهريب، والاتفاق على آليات لتفادي تكرار سقوط الضحايا المدنيين. فالتنسيق الأمني لا يعني تجاهل الخسائر البشرية، كما أن التحقيق في الحادث لا ينفي حق الدولتين في مكافحة الأنشطة غير القانونية.

5. الضربات تمثل تحولاً في أسلوب التعامل مع المنطقة

يشير تكرار الضربات خلال أشهر قليلة إلى تشديد التعامل الأمني مع مواقع التعدين غير القانوني في المنطقة الحدودية. غير أن تقييم هذا التحول لا يتوقف على حجم الضربات أو عدد المواقع التي جرى استهدافها، بل على نتائجها العملية: هل تراجعت أنشطة التعدين والتهريب بصورة مستدامة؟ وهل أغلقت المسارات التي تسمح بإعادة تشغيل المواقع؟ وهل أصبحت السيطرة على المنطقة أكثر إحكاماً؟

كذلك، فإن الاعتماد على القوة الجوية وحدها لا يحل مشكلة اقتصادية وأمنية متشابكة. فقد تؤدي الضربات إلى إخلاء مواقع محددة، لكنها لا تضمن إنهاء شبكات التهريب أو منع انتقال المنقبين إلى مواقع أخرى. ويظل نجاح الحملة مرتبطاً بقدرة السلطات على الجمع بين الاستطلاع والمراقبة والوجود الأمني المستمر، وتطبيق القانون، وتنظيم استغلال الموارد.

رابعاً: السيناريوهات المحتملة السيناريو الأول: استمرار الحملة الأمنية

قد تواصل مصر استهداف مواقع التعدين غير القانوني وتشديد إجراءات السيطرة على الحدود الجنوبية، خصوصاً إذا رأت أن هذه الأنشطة تمثل تهديداً لأمنها القومي أو تسهم في استنزاف مواردها المعدنية وتوسيع نطاق التهريب. وقد يشمل ذلك استمرار الاستطلاع الجوي والضربات الموجهة، بالتوازي مع تعزيز الوجود البري لقوات حرس الحدود وتشديد الرقابة على المسارات التي يستخدمها المنقبون والمهربون. غير أن فاعلية هذا السيناريو ستوقف على قدرة الإجراءات الأمنية على منع عودة النشاط، وليس فقط إخلاء المواقع المستهدفة مؤقتاً. كما أن

استمرار الضربات دون تطوير آليات السيطرة الميدانية قد يؤدي إلى تجدد الخسائر البشرية واتساع الاحتقان الشعبي في السودان، بما يضع العلاقات المصرية السودانية أمام ضغوط إضافية. ولذلك، فإن استدامة الحملة تتطلب الجمع بين الردع العسكري والانتشار البري الفعال والتنسيق مع الجانب السوداني، بما يحقق حماية الحدود والموارد المصرية، ويحد في الوقت نفسه من سقوط ضحايا مدنيين وتفاقم التداعيات السياسية والشعبية.

السيناريو الثاني: احتواء الأزمة عبر التنسيق المصري السوداني

قد تدفع الخسائر البشرية وتداعياتها المحتملة على العلاقات بين البلدين القاهرة والخرطوم إلى تعزيز التنسيق الأمني والسياسي، بما يشمل تبادل المعلومات بشأن مواقع التعدين غير القانوني ومسارات التهريب والتحركات العابرة للحدود، إلى جانب التحقيق في ملابسات الضربات وتحديد المسؤوليات استنادًا إلى نتائج موثقة. ويمكن أن يمتد هذا التنسيق إلى وضع آليات اتصال مباشرة بين الجهات المعنية في البلدين، بما يساعد على احتواء الحوادث الحدودية ومنع تحولها إلى أزمات سياسية أو توترات شعبية متصاعدة.

كما يتيح التعاون تحديد المناطق الأكثر عرضة للتسلل والتهريب، وتطوير إجراءات الرقابة عليها، مع التمييز بين الشبكات المنظمة والعاملين في التعدين الأهلي، بما يقلل احتمالات سقوط ضحايا مدنيين. وتكمن أهمية هذا السيناريو في أنه لا يفرض على مصر التراجع عن حماية حدودها ومواردها، ولا يتجاهل في المقابل التداعيات الإنسانية والسياسية للعمليات الأمنية؛ بل يسعى إلى تحقيق المعادلة عبر ضبط ميداني أكثر فاعلية وتفاهات ثنائية واضحة. غير أن نجاحه سيظل مرهونًا بوجود إرادة سياسية لدى الطرفين، واستمرار قنوات التواصل وتبادل المعلومات، وقدرة السلطات السودانية على التعاون في معالجة الأنشطة غير القانونية ضمن المناطق القريبة من الحدود، بما يحول دون تكرار الحوادث ويحافظ على العلاقات الرسمية والشعبية بين البلدين.

السيناريو الثالث: تصاعد التوتر السياسي والشعبي

إذا لم تسفر التحقيقات عن نتائج مقنعة للرأي العام السوداني، أو تكررت الضربات الجوية مع استمرار سقوط الضحايا، فقد تتسع الانتقادات داخل السودان، وتتحول القضية من حادث حدودي ذي أبعاد أمنية إلى مصدر ضغط على العلاقات المصرية السودانية. وتزداد حساسية هذا المسار إذا ترسخ لدى قطاعات من السودانيين

انطباع بأن الإجراءات المصرية تستهدف العاملين في التعدين الأهلي دون تمييز كافٍ بين المخالفات الفردية وشبكات التهريب المنظمة، أو إذا ارتبطت الخسائر البشرية بتصورات عن التنافس على الموارد المعدنية.

وقد تمتد التداعيات إلى المستوى الشعبي، بما يفتح المجال أمام حملات الغضب والدعوات إلى المقاطعة أو مواقف عدائية تجاه المواطنين المصريين في السودان، فضلاً عن احتمالات توظيف الحادث في خطاب سياسي وإعلامي يزيد من حدة التوتر. كما قد تصبح ملفات التعاون الأمني وضبط الحدود أكثر حساسية، إذا واجهت السلطات السودانية ضغوطاً داخلية للمطالبة بتوضيحات أو مراجعة آليات التعامل مع المنطقة الحدودية.

ولا يعني هذا السيناريو بالضرورة حدوث قطيعة بين البلدين، نظراً إلى تشابك المصالح الجغرافية والأمنية والاقتصادية بينهما، لكنه قد يضعف الثقة ويجعل التنسيق الثنائي أكثر تعقيداً. وتزداد مخاطر هذا المسار إذا تكررت حوادث العنف ضد المواطنين من أي من البلدين، أو جرى التعامل معها باعتبارها ردود فعل جماعية بدلاً من جرائم فردية تخضع للتحقيق والمساءلة. ولذلك، فإن احتواء التداعيات يتطلب شفافية في إعلان نتائج التحقيقات، واتصالات سياسية وأمنية مستمرة، وخطاباً مسؤولاً يمنع التعميم والتحريض، إلى جانب إجراءات ميدانية تقلل احتمالات تكرار سقوط المدنيين. فاستمرار الأزمة قد يجعل تكلفة المواجهة تتجاوز نطاق الحدود والتعدين، لتتطال العلاقات الشعبية التي تمثل أحد عناصر استقرار العلاقة بين القاهرة والخرطوم.

السيناريو الرابع: انتقال النشاط إلى مواقع بديلة

قد يؤدي استهداف مواقع التعدين غير القانوني إلى انتقال العاملين وشبكات التهريب إلى مناطق أخرى أقل خضوعاً للرقابة، بدلاً من إنهاء النشاط بصورة نهائية، خصوصاً في ظل اتساع المناطق الصحراوية والجبلية وصعوبة إحكام السيطرة على جميع المسارات الحدودية بالوسائل التقليدية وحدها. وقد تسهم الضربات الجوية في إخلاء مواقع محددة أو تعطيل العمل فيها مؤقتاً، لكنها لن تضمن القضاء على النشاط إذا ظلت شبكات نقل الذهب ووسائل تمويله وتسويقه قائمة، وظلت الظروف الاقتصادية التي تدفع بعض العاملين إلى التعدين الأهلي دون تغيير.

في هذه الحالة، قد تنتقل المشكلة إلى مناطق جديدة، بما يفرض أعباء إضافية على قوات حرس الحدود ويزيد الحاجة إلى توسيع نطاق المراقبة والاستطلاع والانتشار الميداني. كما قد يؤدي انتقال النشاط إلى مناطق أكثر قرباً من التجمعات السكانية أو إلى مسارات يصعب رصدها إلى تكرار المواجهات وسقوط ضحايا جدد، فضلاً عن تعقيد

التنسيق المصري السوداني بشأن تحديد مواقع النشاط غير القانوني وملاحقة شبكات التهريب. ويتوقف الحد من هذا السيناريو على تبني مقاربة لا تقتصر على استهداف مواقع التعدين، بل تشمل تأمين المناطق المعرضة للتسلل بوجود بري مستمر، وملاحقة حلقات نقل الذهب وتداوله بصورة غير قانونية، وتبادل المعلومات بشأن تحركات الشبكات المنظمة. فالمعيار الحقيقي لنجاح الحملة ليس نقل النشاط من موقع إلى آخر، وإنما تقليص قدرته على الاستمرار وإعادة الانتشار، مع حماية الحدود والموارد المصرية وتقليل الخسائر البشرية والتداعيات الشعبية والسياسية على العلاقات بين البلدين.

خامساً: رؤية عسكرية أمنية للحدود المصرية - السودانية

تكشف الضربات الجوية على مواقع تعدين الذهب في جبل العقيدات عن تداخل واضح بين أمن الحدود والسيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصاد غير الرسمي، في منطقة تتأثر أصلاً بتداعيات الحرب السودانية. ويبدو أن القاهرة تتجه إلى تشديد الإجراءات ضد أنشطة التعدين والتهريب غير القانوني، لكن تقييم نتائج هذه السياسة يتطلب النظر إلى ما هو أبعد من الضربات نفسها. أما الخسائر البشرية، فتظل العنصر الأكثر حساسية في الأزمة، خصوصاً مع تباين تقديرات أعداد القتلى وصعوبة التحقق المستقل من الحصيلة النهائية. ومن ثم، فإن نجاح السياسة المصرية لن يُقاس فقط بقدرتها على إخلاء مواقع التعدين، بل بمدى قدرتها على فرض سيطرة مستدامة على الحدود، والحد من التهريب، وتجنب تكرار سقوط المدنيين، مع احتواء التداعيات على العلاقات مع السودان.

لا تقتصر تداعيات هذه الضربات على المستوى الرسمي في العلاقات المصرية السودانية، بل تمتد إلى المستوى الشعبي، وهو بُعد لا يقل أهمية عن الاعتبارات الأمنية والعسكرية. فمقتل عشرات السودانيين في مواقع التعدين الأهلي، بصرف النظر عن طبيعة أنشطتهم ومدى قانونيتها، قد يترك أثراً تتجاوز حدود الواقعة ذاتها، خصوصاً في ظل الروابط الاجتماعية والتاريخية بين الشعبين. وقد اكتسب هذا البُعد حساسية إضافية عقب [مقتل مصريين اثنين وإصابة ثالث في الخرطوم](#) على يد شاب سوداني، إذ ربط البعض الحادث بالقصف المصري لمواقع التعدين ومقتل عمال سودانيين. غير أن هذا الربط يظل تفسيراً متداولاً لدوافع الجريمة، ولا ينبغي اعتباره سبباً مثبتاً دون أدلة واضحة. ومع ذلك، فإن تزامن الحادثين يسلط الضوء على خطر انتقال تداعيات العمليات الأمنية من نطاقها الحدودي إلى مستوى الاحتقان الشعبي، بما قد ينعكس سلباً على العلاقات بين البلدين.

من هذا المنطلق، فإن التحدي أمام الدولة المصرية لا يتمثل في الاختيار بين حماية الحدود والموارد الوطنية من جهة، والحفاظ على أرواح المدنيين والعلاقات مع السودان من جهة أخرى؛ بل في إيجاد صيغة تحقق الأمرين معاً. فحماية الحدود المصرية ومنع التسلل والتهريب والتنقيب غير المشروع مسؤولية سيادية لا يمكن التفريط فيها، لكن نجاح هذه المهمة لا يُقاس بعدد الضربات الجوية أو المواقع التي جرى استهدافها، وإنما بمدى القدرة على منع الأنشطة غير القانونية من الأساس، وتقليص الخسائر البشرية، والحيلولة دون تحول الإجراءات الأمنية إلى مصدر توتر سياسي وشعبي بين البلدين.

وهنا تبرز أهمية إعادة النظر في ترتيب أدوات التعامل مع هذه الظاهرة؛ إذ ينبغي أن تكون الأولوية لتعزيز السيطرة الميدانية المستمرة على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، من خلال انتشار بري كافٍ ومدروس لقوات حرس الحدود، مدعوماً بوسائل المراقبة والاستطلاع والقدرات اللازمة للتدخل السريع. فالمراقبة الجوية، مهما بلغت كفاءتها، تظل أداة لاكتشاف التحركات ورصد التجمعات وتحديد المواقع، لكنها لا تعوّض وحدها عن الوجود البري القادر على منع التسلل، واعتراض المهربين، وفرض السيطرة على المسارات والمناطق المعرضة للاختراق. كما أن الاستهداف الجوي، حتى عندما يحقق إصابة الهدف المحدد، لا يضمن بالضرورة إنهاء النشاط غير القانوني بصورة مستدامة، إذا ظلت المسارات مفتوحة ولم توجد قوة ميدانية تحول دون عودة العاملين والشبكات المنظمة إلى المنطقة.

والأجدى، من منظور عسكري وأمني، هو بناء منظومة متكاملة لضبط الحدود تبدأ بالانتشار البري المدروس بالمعدات الأرضية المناسبة في المناطق ذات الأولوية، وتستفيد من الاستطلاع الجوي لتحديد التحركات المشبوهة، ثم تتعامل معها القوات الموجودة على الأرض وفق طبيعة كل حالة. ويجب أن يستند التدخل إلى التمييز بين شبكات التهريب المنظمة، التي تتطلب إجراءات أمنية وقانونية حازمة، وبين تجمعات العاملين في التعدين الأهلي، التي ينبغي التحقق من طبيعة نشاطها والتعامل معها بما يتناسب مع المخالفات المثبتة. فكلما ازدادت قدرة الدولة على منع الوصول إلى المواقع المحظورة واعتراض الأنشطة غير القانونية قبل توسعها، تراجعت الحاجة إلى الاعتماد على ضربات قد تترتب عليها خسائر بشرية يصعب احتواء تداعياتها.

ولا يعني ذلك الاستغناء عن القوة الجوية، بل وضعها في إطارها الصحيح باعتبارها عنصراً مسانداً لمنظومة السيطرة الحدودية، لا بديلاً عن الانتشار الميداني. فالردع الأكثر استدامة يتحقق عندما يدرك المهربون والمنقبون أن المنطقة

تخضع لمراقبة مستمرة وأن محاولات التسلل ستُكتشف وتُعترض، وليس فقط عندما يتوقعون احتمال تعرض مواقعهم للقصف بعد رصدها. وبهذا المعنى، فإن الوجود البري المنظم، المدعوم بالمعلومات والاستطلاع والتنسيق بين الوحدات، يمكن أن يساهم في منع المخالفات قبل وقوعها، والحد من الخسائر البشرية، وتقليل فرص تكرار الحوادث التي تثير الغضب الشعبي.

كما أن تكثيف الوجود البري لقوات حرس الحدود من شأنه زيادة مخاوف المهربين والمنقبين غير القانونيين من انكشاف تحركاتهم والتعرض للاعتقال أو المواجهة المسلحة، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى العدول عن ممارسة هذه الأنشطة، ويجعل آخرين أكثر حذرًا وترددًا في الاستمرار فيها. وبذلك، لا تقتصر فاعلية الانتشار الميداني على ضبط الحالات التي يجري اكتشافها، بل تمتد إلى تحقيق أثر ردعي وقائي قد يساهم في تقليل أعداد المنخرطين في التنقيب غير المشروع وشبكات التهريب، والحد من تكرار هذه الأنشطة، بدلاً من الاكتفاء باستهداف مواقعها جواً بعد إقامتها.

وفي الوقت نفسه، تظل المعالجة الأمنية وحدها غير كافية إذا لم يصاحبها تنسيق مصري سوداني فعال لتبادل المعلومات بشأن مسارات التهريب ومواقع التعدين غير القانوني، والتحقيق في الحوادث ذات التداعيات العابرة للحدود، ومنع توظيفها في تأجيج العداء بين الشعبين. فالمسؤولية عن جريمة قتل المصريين في الخرطوم تقع على مرتكبيها وفق ما تثبته التحقيقات، ولا يجوز تحميل السودانين عمومًا مسؤوليتها، مثلما لا يجوز اختزال العاملين في التعدين الأهلي جميعًا في صورة المهربين أو التعامل مع سقوط الضحايا باعتباره تفصيلاً ثانوياً. إن منع التعميم والانتقام المتبادل ضرورة لحماية العلاقات الشعبية، بالتوازي مع حماية الحدود.

وفي المحصلة، فإن ضبط الحدود الجنوبية بكفاءة يتطلب الانتقال من منطق الاستجابة للأنشطة غير القانونية بعد رصدها إلى منطق محاولة منعها قبل وقوعها عبر حضور بري مستمر ومكثف، مدعوم بالمراقبة الجوية والمعلومات والتنسيق الأمني. فهذه المقاربة لا تحمي الموارد المصرية فحسب، بل تقلل أيضاً احتمالات إراقة الدماء وتحد من الاحتقان الشعبي، وتمنح القاهرة والخرطوم فرصة لمعالجة الخلافات في إطار أمني وقانوني منظم. والمعادلة المطلوبة هي أن تكون الحدود أكثر إحكامًا، والخسائر البشرية أقل، وألا تتحول مواجهة التهريب والتنقيب غير المشروع إلى عامل يهدد العلاقات بين البلدين أو يفتح الباب أمام توترات شعبية يصعب احتواؤها. الانتشار البري المنظم، يساهم في منع المخالفات قبل وقوعها، والحد من الخسائر البشرية.

أخيرًا: إن مراجعة استراتيجية الاستهداف لا تعني التهاون في حماية الحدود والموارد المصرية، بل الانتقال من التركيز على ضرب المواقع المكتشفة إلى منع الأنشطة غير القانونية بصورة مستدامة، عبر انتشار بري فعال تدعمه المراقبة الجوية والمعلومات والتنسيق الأمني. وهذه المقاربة تحقق معادلة أكثر توازنًا: إحكام السيطرة على الحدود، وحماية الموارد الوطنية، وتقليل الخسائر البشرية، والحد من التداعيات التي قد تمس العلاقات المصرية السودانية. وعسكريًا، يتطلب الملف الحدودي بين مصر والسودان بناء منظومة متكاملة لضبط الحدود، تبدأ بتحديد المناطق والمسارات الأكثر عرضة للاختراق، وتوزيع القوات وفقًا للأولويات العملية، ثم توظيف الاستطلاع الجوي لتوجيه التحركات الميدانية. ويجب أن يتناسب أسلوب التدخل مع طبيعة كل حالة، مع التمييز بين شبكات التهريب المنظمة وتجمعات العاملين في التعدين الأهلي، والتحقق من طبيعة النشاط قبل استخدام القوة. فكلما زادت قدرة القوات على اكتشاف المخالفات واعتراضها على الأرض، تراجعت الحاجة إلى الاعتماد على الاستهداف الجوي، وانخفضت احتمالات سقوط ضحايا وما قد يترتب على ذلك من تداعيات شعبية وسياسية.